جُمْهُورِيَّةُ العِرَاقِ

دِيوَانُ الوَقْفِ الشِيْعِيّ

# تُرَاثُ الحِلَّةِ

مَجلَّةٌ فَصْلِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ تُعْنَى بِالتُّرَاثِ الحِلِّيِّ

تَصْدُرُ عَنِ

العَتَبَةُ العَبَّاسِيَّةُ المُقَدَّسَةُ

قِسْمُ شُؤُونِ المَعَارِفِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالإِنْسَانِيَّةِ

مَرْكَزُ تُرَاثِ الحِلَّةِ

مُعتَمَدَةٌ لأَغْرَاضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيَّةِ

السَّنَةُ (الخامسة) / المجَلَّدُ (الخامس) / العَدَدُ (الخامس عشر)

رجب المرجَّب ١٤٤١هـ / آذار ٢٠٢٠م

العتبة العباسيَّة المقدَّسة. قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة. مركز تراث الحِلَّة.

تراث الحِلَّة : مجلَّة فصليَّة محكَّمة تُعنى بالتراث الحِلِّي = Turath Al-Hillah = Heritage of Hilla : Quarterly Authorized Journal Specialized in Hillah Heritage / تصدر عن العتبة العبَّاسيَّة المقدَّسة قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة مركز تراث الحِلَّة. - الحِلَّة/ العراق : العتبة العباسيَّة المقدَّسة، قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة، مركز تراث الحِلَّة، ٢٠١٤-

مجلَّد : إيضاحيَّات ؛ ٢٤ سم

فصليَّة. -السنة الخامسة، المجلَّد الخامس، العدد الخامس عشر (آذار ٢٠٢٠)-

ردمد: 2412.9615

يتضمَّن إرجاعات ببليوجرافيَّة.

النصّ باللغة العربيَّة ؛ ومستخلصات باللغة العربيَّة والإنجليزيَّة.

١. الحِلَّة (العراق)--تاريخ--دوريَّات. ٢. الحِلَّة (العراق)--الحياة الفكريَّة--دوريَّات. أ. العنوان

LCC : DS79.9.H55 A8374 2020 VOL.5 NO. 15

DDC : 956.747

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العبَّاسيَّة المقدَّسة

# علم المنطق عند العلَّامة الحِلِّيّ
# مبحث القضايا
# (القضيَّة الحمليَّة أنموذجًا)

# *Logic Science by Al-Allamah Al-Hilli*
# *Propositions Study*
# *(The Categorical Proposition as an Example)*


أ.م.د. أحمد عبد السادة زوير

كرَّار مهدي عبد الصاحب

كليَّة الإمام الكاظم عليه السلام

*Asst. Prof. Dr. Ahmed Abd Al-Sada Zwer*

*Karrar Mahdi Abd Al-Saheb*

*College of Imam Kadhim (Peace Be Upon Him)*

السنة الخامسة/المجلّد الخامس/العدد الخامس عشر
رجب المرجّب ١٤٤١هـ/آذار ٢٠٢٠م

## ملخَّص البحث

تناولت في هذا البحث القضايا عند العلَّامة الحِلِّيّ (القضيَّة الحمليَّة أنموذجًا)، ينقسم البحث إلى مقدِّمة وأربعة مباحث وخاتمة، احتوت المقدِّمة على تفصيلات البحث وسبب اختيار الموضوع وأهميَّته، وتضمَّن المبحث الأوَّل تعريفًا بعلم المنطق وبيان أهميَّته بالنسبة للعلوم الإسلاميَّة الأخرى، فضلًا عن توضيح اتِّفاق العلَّامة الحِلِّيّ مع السابقين في تعريف المنطق، أمَّا المبحث الثاني فقد خُصِّص لبيان الحكم والقضيَّة وأوجه التشابه والاختلاف بينهما، وصولًا للقضايا الحمليَّة وبيان عناصرها التي كانت موضوعًا للمبحث الثالث، وتعريف كلِّ واحدٍ منها، ثمَّ تحدَّثنا في المبحث الرابع عن أقسام القضيَّة الحمليَّة وبيان ما فيها من إضافة العلَّامة الحِلِّيّ للقضيَّة الخامسة، أمَّا الخاتمة فقد تضمَّنت أهمَّ النتائج التي توصَّلنا إليها في البحث، تلا ذلك قائمة بالمصادر والمراجع لبنستخدمة في البحث.

**الكلمات المفتاحية:**

المنطق، العلَّامة الحِلِّيّ، القضية الحمليَّة.

## Abstract

In this research, I dealt with the Propositions Study of Al-Alamah Al-Hilli (The Categorical Proposition as an example, as the research divided into an introduction, four topics and a conclusion. The introduction included the details of the research and the reason for choosing the topic and its importance. As for the first topic, it included the definition of the science of logic and its importance in relation to other Islamic sciences, in addition to clarifying the agreement Al-Alamah Al-Hilli with the former in defining logic. As for the second topic, it was devoted to explaining Judgment and Proposition and the similarities and differences between them. As for the third topic, we study the Categorical Propositions and explain their elements, and define each one of them. The fourth topic was devoted to the sections of Categorical Propositions and to clarify the addition of Al-Alamah Al-Hilli to the fifth Proposition. As for the conclusion, it included the most important findings that we reached in the research, ending with the list of sources and references.


**key words:** Logic, Al-Allamah Al-Hilli, Categorical Proposition.

## المقدِّمة

يعدُّ الحسن بن يوسف ابن المطهَّر الحِلِّيّ (٦٤٨-٧٢٦هـ) من أبرز الشخصيَّات في القرن السابع التي كان لها الأثر الكبير في العالم الإسلاميّ، فكان الرائد الأوَّل في ذلك العصر في مختلف العلوم والمجالات، وكان حاملًا لواء العلم والفكر ومن نوابغ الدهر الأفذاذ الذين ما دخلوا مناظرة ما في مختلف العلوم إلَّا وكانت لهم الكلمة العليا، ومن أبرز الأدلَّة على ذلك تشيُّع خدابنده حفيد هولاكو وقادته وأمرائهم عام (٧٠٧هـ) على يد العلَّامة الحِلِّيّ بعد مناظرة جرت بينه وبين قاضي القضاة نظام الدين عبد الله مراغي والسيِّد ركن الدين الموصلِّيّ وغيرهما بحضرة السلطان المذكور[١]، فقد اشتهر العلَّامة بذكائه المفرط وفطنته المرهفة وحضور جوابه وقوَّة حجَّته، فكان شخصيَّة علميَّة عظيمة في العالم الإسلاميّ، إذ برز في الأصول والحكمة والكلام والمنطق والطبيعيَّات وعلم الشريعة والعربيَّة، وهذه المعرفة الواسعة في مختلف العلوم العقليَّة والنقليَّة إنَّما تدلُّ على شخصيَّته الفلسفيَّة والكلاميَّة، ومعرفته الواسعة في تلك العلوم، فقد كان له الحضور الواضح في تلك المجالات وخاصَّة علم المنطق الذي قدَّم فيه إبداعات وآراء لم يقدِّمها الفلاسفة والمناطقة الذين سبقوه في هذا الفن، إذ يقول: «فكان هذا الكتاب أجود من غيره من كتب السابقين؛ لاشتماله على ما لم يذكروه من التفريعات ومن تصانيف المتأخِّرين»[٢]، فكان يرى أنَّه من الواجب صرف العناية وتحصيل هذا المطلب والبحث والكتابة في هذا العلم لأسباب عدَّة يذكرها العلَّامة الحِلِّيّ، فيقول: «أمَّا أوَّلًا: فلشرف هذه العلوم الذي لا يضاهى، وأمَّا ثانيًا: فللوقوف على ترتيب الموجودات ومعرفة

حقائقها وأعراضها التي لا تتناهى، وأمَّا ثالثًا: فلخلوصه عن الاعتقادات التقليديَّة، بل إنَّما حصلت استنتاجًا من البراهين العقليَّة، فكان من الواجب صرف العناية إلى تحصيل هـذا المطلب وتنقيح البحث في هذا المأرب»[٣]، وقد استوعب العلَّامة هذا الفن وتألَّق فيه، فكان سلس العبارة، ليِّن المنهج، واضح المعنى، ليس فيه أي غموض، معتمدًا الإيجاز والاختصار بعيدًا عن التطويل والإكثار، لم يعتمد على أي مذهب من القدماء، وكان منهجه البرهان.

إنَّ الموضوع الذي اخترته للبحث (علم المنطق عند العلَّامة الحِلِّيّ- دراسة في مبحث القضايا- القضيَّة الحمليَّة أنموذجًا)، وهو أحد العلوم العقليَّة الذي يعدُّ علمًا آليًّا لغيره من العلوم الأخرى كعلم الأصول وعلم الكلام وغيرها، إذ يحتوي على موضوعات متعدِّدة منها تعريف المنطق، ودراسة مبحث القضايا كالقضيَّة الحمليَّة وأقسامها إلى غير ذلك.

ينطلق البحث من متابعة نصوص العلَّامة الحِلِّيّ، إذ تابعت النصوص المنطقيَّة في كتبه التي أسهمت في تقديم آراء منطقيَّة جديدة، إذ إنَّ العلَّامة كانت له مؤلَّفات منطقية يُشار لها بالبنان، ومنها (الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة)، و(مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق)، فضلًا عن أنَّه قام بشرح كتاب (الشمسيَّة في القواعد المنطقيَّة) للكاتبيّ القزوينيّ، وأطلق على الشرح عنوان (القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة)، وكذلك قام بشرح كتاب (منطق التجريد) لنصير الدين الطوسيّ، وأطلق عليه عنوان (الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد)، وهذا النتاج للعلَّامة الحِلِّيّ إنَّما يدلُّ على معرفته الواسعة في فهم المطالب المنطقيَّة وخاصَّة في المؤلَّفات التي قام بشرحها.

وبعد قراءتي لتلك المؤلَّفات والنصوص، اتَّضحت لي الرؤية الكاملة التي تمخَّض عنها البحث؛ لعلَّه يُسهم في أثراء الساحة المعرفيَّة والمنطقيَّة بالشيء القليل الذي يقدِّم

للباحِثِين العامِلِين الفائدة العلميَّة والمعرفية، وقد اتخذت من دراسة علم المنطق عند العلَّامة الحِلِّيّ موضوعًا لبحثي وذلك لكشف نتاجه وأثره في المنطق، وبالأخص في مبحث القضايا، وقد اعتمدت على نصوص العلامة في مؤلَّفاته، فضلًا عن البحوث والدراسات المتعلِّقة بالموضوع؛ لتسهيل بعض الغموض في نصوصه، وقد اتخذت التحليل منهجًا وطريقًا في هذه الدراسة، بعد أن تيسَّرت لي بعض من نصوصه المنطقيَّة من مؤلَّفاته، فكانت دليلًا لمعرفة أرائه وبيان أهمِّ النتائج منها لتقديمها للقارئ الفاضل، وقد ذكر الباحثون مجموعة من المؤلَّفات المنطقيَّة للعلَّامة، إلَّا أنَّها مفقودة، مثل (إيضاح التلبيس من كلام الرئيس) (إيضاح المعضلات من شرح الإشارات).

أمَّا الهدف من البحث فكان لبيان أراء العلَّامة المنطقية وبالأخص في مبحث القضايا، فضلًا عن الإضافات التي قدَّمها العلَّامة في هذا الميدان.

وجاءت مباحث هذا البحث كالآتي: المبحث الأوَّل، تناولت فيه تعريف المنطق وموضوعاته الرئيسة، وهي (التصوُّر والتصديق)، أمَّا المبحث الثاني فتناولت فيه الفرق بين القضيَّة والحكم، أمَّا القضيَّة الحمليَّة وأقسامها، فقد كانت موضوعًا للمبحثَين الثالث والرابع، فضلًا عن خاتمة احتوت على أبرز النتائج التي توصَّلت إليها.

ومن الله التوفيق.

## المبحث الأوَّل

## تعريف علم المنطق

### أوَّلًا: التعريف بالمنطق

عند دراسة أيِّ علمٍ من العلوم، لا بدَّ من تعريفها وبيان معناها؛ لكي يتَّضح للقارئ مفهوم ذلك العلم وماذا يتضمَّن من مفاهيم ومن تلك العلوم علم المنطق الذي يعدُّ من أهم العلوم التي دخلت إلى الفكر الإسلامي عن طريق الترجمة وتأثر بها المسلمين- كما ذكرنا- حتى إنَّه صار عنصرًا أساسيًّا في أغلب العلوم التي تناولها المسلمون، والذي سنوضِّح معناه في اللغة اليونانيَّة والإنكليزيَّة والعربيَّة، ثمَّ بعد ذلك نتناول تعريفه في اللغة والاصطلاح، وكذلك بيان كيف عرَّف الفلاسفة المنطق من بعد أرسطو، الذي وضع المنطق واقترن باسمه، إذ يقال منطق أرسطو، والذي يراد به النظريَّات المنطقيَّة التي استعملها أرسطو[٤]، حيث هذَّب قواعده ورتَّب مسائله وفصوله، إلَّا أنَّه سمَّاه بالتحليل لا بالمنطق، وأوَّل من أطلق اسم المنطق على هذا العلم هم شرَّاح أرسطو، ثمَّ شاع استعماله بعد (الإسكندر الفروديسي)[٥]، وكانت له بعد ذلك تعريفات مختلفة على اختلاف آراء الفلاسفة، فمنهم من جعله رئيسًا للعلوم، ومنهم من قال بأنَّه آلة قانونية، ومنهم من قال بأنَّه مقدِّمة للعلوم، ومنهم من جعله ميزان تقاس به العلوم، وهذه كلُّها سنتطرَّق لها تباعًا بدايةً من أصل كلمة المنطق واشتقاقها في اللغات.

## ثانيًا: أصل كلمة منطق

اشتُقَّت كلمة (Logic) الإنكليزية او (Logique) الفرنسية من الكلمة اليونانية (Logos)، ومعنى (لوجوس) الكلمة، ثمَّ أخذت معنًى اصطلاحيًّا وهو ما وراء الكلمة من عمليَّة عقليَّة، ثمَّ ارتباطها بكلمة أخرى، ثمَّ الاستدلال على الأحكام والبرهنة عليها وارتباطها ارتباطا عقليًّا بعضها ببعض، وهذا يدلُّ على أنَّ كلمة (Logike) عند أرسطو أخذت معنًى خاصًّا، إذ شملت الدراسات المنهجيَّة العقليَّة[٦].

أمَّا كلمة المنطق فكما ذكرنا أخذت معناها الحديث بعد حوالي ٥٠٠ سنة[٧]، حينما وضعها الشرَّاح المشاؤون من أتباع أرسطو، فنجدها عند أندرو نيقوس الروديسيّ[٨]، ثمَّ عند شيشرون[٩]، ثمَّ عند الإسكندر الأفروديسيّ[١٠]، وجالينوس[١١]، وكتاب اليونان المتأخِّرين على العموم، حيث انتشرت في كتاباتهم كلمة المنطق، والعلم المنطقيّ، وفن المنطق، والفن المنطقيّ، ويتبيَّن من ذلك أن أرسطو لم يعرِّف الكلمة، ولم ترد في كتاباته، وإنَّما أُطلق عليه العلم التحليليّ[١٢]، هذا فيما يخصُّ المنطق في اللغة اليونانيَّة، أمَّا تعريفه في اللغة والاصطلاح، وكذلك تعريف الفلاسفة بعد أرسطو، فكالآتي:

### تعريف المنطق لغةً

جاء من نطق الناطق ينطق نطقًا، أي تكلَّم.

والمنطق: الكلام، والمنطيق: البليغ، وقد أنطقه الله واستنطقه أي كلَّمه وناطقه، وكلام كلّ شيء منطقه، ومنه قوله تعالى: ﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ﴾[١٣]، والناطق الحيوان من الرقيق وغيره سمِّي ناطقًا؛ لصوته، وصوت كلّ شيء منطقه ونطقه[١٤].

## تعريف المنطق اصطلاحًا

آلـة قانونيَّة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر[١٥]، فالمنطق بالنسـبة للفكر كنسـبة النحو للـكلام، فكما يقـوِّم النحو الكلام ويهذِّبـه، كذلك المنطـق للفكر يقوِّمه ويعصمه من أن يزلَّ أو يخطأ في التفكير، فنسبة علم المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة النحو إلى اللسان والألفاظ[١٦]، هذا في الاصطلاح، أمَّا فيما يخصُّ تعريف المنطق من قِبَل الفلاسفة بعد أرسطو، فهي كالآتي:

**الفـارابيّ** يعرِّف المنطق بتعاريـف مختلفة، منها ما أطلق عليه اسـم الصناعة، حيث يقـول: «فصناعة المنطق هي التي تشـتمل على الأشـياء التي تسـدِّد القـوَّة الناطقة نحو الصـواب في كلِّ مـا يمكـن أن يغلط فيـه، وتعرف كل مـا يتحرَّر به مـن الغلط في كلِّ ما شـأنه أن يسـتنبط العقل»[١٧]، ثمَّ بعد ذلك يعطي تعريفًا آخر مشـابهًا لهذا التعريف، فيقول: «فصناعة المنطق تعطي بالجملة القوانين التي من شـأنها أن تقوِّم العقل وتسـدِّد الإنسـان نحو طريق الصواب ونحو الحقِّ في كلِّ ما يمكـن أن يغلط فيه من المعقولات والقوانـين التي تحفظه وتحوطه من الخطأ والزلل والغلـط في المعقولات والقوانين التي يمتحـن بهـا في المعقولات ما ليس يؤمن أن يكون قد غلط فيـه غالط»[١٨]، ثمَّ بعد ذلك يجعل المنطق أو القواعد المنطقية بمثابة الآلات التي هي كالميزان الذي يزن بها الإنسـان أفـكاره، حيث يقول: «فإنَّ القوانـين المنطقيَّة التي هـي آلات يمتحن بها في المعقولات ما لا يؤمن أن يكون العقل قد غلط فيه أو قصر في إدراك حقيقته تشبه الموازين والمكاييل التي هي آلات يمتحن بها في كثير من الأجسام»[١٩]، ثمَّ بعد ذلك يجعل المنطق جزءً من الفلسـفة بقولـه: «إنَّ موضوعات العلوم وموادهـا لا تخلو من أن تكون إمَّـا إلهيَّة وإمَّا طبيعيَّة وإمَّا منطقيَّة وإمَّا رياضيَّة أو سياسـية، وصناعة الفلسفة هي المستنبطة لهذه»[٢٠]، والفـارابيّ- عن طريق التعريفات السـابقة- يذكر المنطق بعـدَّة عناوين، فمرَّة قوله بأنَّه

آلـة، ومـرَّة صناعة، ومرَّة أخرى ميزان، ومـرَّة أخرى يجعله جزءًا من الفلسـفة، إلَّا أنَّه يذكـر تعريف آخر يُبطل كلَّ هـذه العناوين، فيقول: «فكذلـك صناعة المنطق وإن كان مـا تشـتمل عليها هي أحد الموجودات فليسـت ننظـر فيها على أنَّها أحـد الموجودات، لكـن على أنَّها آلة نتوصَّل بهـا إلى معرفة الموجودات، فنأخذهـا كأنَّها شيء آخر خارجة عـن الموجودات، وعلى أنَّها آلـة لمعرفة الموجودات، فلذلك ليس ينبغي أن يعتقد في هذه الصناعـة أنَّها جزء من صناعة الفلسـفة، ولكنَّها صناعة قائمة بنفسـها، وليسـت جزءًا لصناعة أخرى، ولا أنَّها آلة وجزء معًا»[٢١].

أمَّا **ابن سينا** فيعرِّف المنطق بأنَّه «أن تكون لدى الإنسان آلة قانونيَّة تعصم مراعاتها عن أن يضلَّ في فكره»[٢٢].

أمَّا **العلَّامة الحِلِّيّ** (٦٤٨-٧٢٦هـ)، فيتبع ابن سينا، فيعرِّف المنطق بأنَّه: «آلة قانونيَّة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر»[٢٣]، وقد توصَّل العلَّامة إلى أنَّه لا بدَّ من أمر يميِّز بين الصحيح والخطأ في الترتيب[٢٤].

أمَّـا موضوع المنطق، فهـو المعقولات الثانيـة، وهي العلوم الكسـبيَّة التي يدركها العقل بالفعل[٢٥].

## المبحث الثاني

### القضيَّة والحكم

تطرَّقنا في مباحث سابقة للتصوُّرات بما فيها من الألفاظ ودلالتها على المعاني من قبيل الاسم والكلمة بما تحمل من مفاهيم العبارة والقول الشارح كالتعريف بالحدِّ عن طريق الكليَّات الخمس؛ لأنَّه لا بدَّ وأن يسبق مباحث الحجَّة، مباحث المعرف، إذ لا يمكن دراسة التصديقات من دون البحث في التصورات؛ لأنَّ القياس لا يستقيم إلَّا إذا تقدَّمته مفاهيم العبارة، إذ يعتمد بالدرجة الأولى على العبارة التي هي (كلام في القول الجازم)... «فمبحث العبارة منذ مؤسِّس المنطق يتعامل مع الاسم والكلمة (= الفعل) والألفاظ الدالة عليها مقرونة باللغة»[٢٦]؛ لأنَّ القضايا تتكوَّن من تلك العبارات التي ينتقل عن طريقها الذهن من المفرد إلى النسبة أو من اللفظ إلى القضيَّة، وقبل الخوض في مفهوم القضيَّة وتعريفها لا بدَّ من التمييز بينها وبين الحكم، وهل هي تختلف عن الحكم؟ أم إنَّها هي نفس الحكم؟ لأنَّ هناك مشكلة واجهت المناطقة، هل هناك قضية أم هناك حكم، وهل نتكلَّم منطقيًا في الأحكام فقط أم في القضايا والأحكام؛ لأنَّ من المناطقة من يستعمل كلمة حكم فقط، ومنهم من يستعمل كلمة قضيَّة، فالذين يقولون بالحكم هم أصحاب المذهب السيكولوجيّ[٢٧] في المنطق، وأمَّا من يستعمل لفظة قضيَّة فهم الذين يتجَّهون إمَّا اتِّجاهًا لغويًا أو اتِّجاهًا منطقيًا بحتًا، لكن هل هي مشكلة لفظيَّة فقط، وليس من الضروري التطرُّق لها؟ وهل من الممكن إسقاط أحد الاسمَين؟، فلنعرف الحكم إذًا ولنعرف القضيَّة[٢٨].

فالحكم: هو ما حدَّده الفيلسوف الألماني كانط بأنَّه مقارنة شيء بشيء آخر نعتبره خاصيَّة له، الشيء الأوَّل هو الموضوع، والخاصيَّة هي المحمول، أمَّا المقارنة فيعبَّر عنها بالرابطة[٢٩]، وكذلك عرَّفوه بأنَّه «الوحدة الأولى للتفكير»[٣٠].

أمَّا القضيَّة: هي «القول الواحد الأول الجازم»[٣١]، الذي «حكم فيه بشيء على شيء آخر وأخبر فيه بشيء عن شيء آخر»[٣٢]، أو «التركيب الخبريّ الذي يقال لقائله إنَّه صادق فيما قاله أو كاذب»[٣٣]، وقيل إنَّها وحدة التفكير أو أبسط ما ينحل إليه التفكير[٣٤]، ويتَّضح للقارئ عن طريق التعريف أنَّهما بما يمثِّلان الفكر فيكون لا فرق بينهما، إلَّا أنَّه كان هناك اختلاف بين المناطقة على أنَّه الحكم ليس هو القضيَّة بل يوجد فرق بينهما، فمنهم من يرى أنَّ الحكم هو الموجود وليس القضيَّة، وهو عمليَّة متَّصلة ليس فيها تجزئة، بينما هذا التجزئة توجد في القضيَّة، إذ تنقسم ثلاث أقسام[٣٥]، فقد ذهب الفيلسوف الإنكليزي برادلي (١٨٤٦-١٩٢٤)[٣٦] على أنَّ الحكم هو الوحدة الحقيقيَّة للفكر، فهو يدلُّ على أنَّ الحكم هو الموجود وليس القضيَّة، وهو نفس الاتِّجاه الذي ذهب إليه الفيلسوف الإنكليزيّ برنارد بوزانكيت (١٨٤٨-١٩٢٣)[٣٧]، الذي يرى بأنَّ الحكم يختلف اختلافًا مطلقًا عن القضيَّة من عدَّة نواحي، منها إنَّ القضيَّة ذات حكم محدود بينما الحكم يتعدَّى ما مكتوب أو منطوق، ومن ناحية أخرى أنَّه لا ينظر في الحكم إلى موضوع ومحمول ورابطة كما في القضيَّة، إذ لا توجد في الحكم فكرة انتقال من فكرة موضوع إلى فكرة محمول، ومن ناحية أخرى في القضيَّة يكون انتقال زمانيّ، بينما لا يوجد هذا الانتقال الزمانيّ في الحكم[٣٨]، وقد سار على هذا المسار هيجل صاحب المنطق المثاليّ، بينما هناك من يرى بأنَّ القضيَّة هي التي توجد وليس الحكم، إذ إنَّ المنطق يدرس القضايا وليس الأحكام، وهناك من يميِّز بين القضيَّة والحكم، إذ يجعل القضيَّة هي تقرير في صورة رمزيَّة لفظيَّة أو غير لفظيَّة لا بدَّ أن تكون إمَّا صادقة

أو كاذبة، بينما الحكم هو النشاط الذهني الذي يتدخَّل في إثبات القضيَّة أو إنكارها، أي إنَّ الحكم هو من يثبت القضيَّة[٣٩]، وكذلك الفيلسوف الإنكليزيّ جون مينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦)[٤٠] الذي أعطى حلًّا لهذا الإشكال، إذ يرى أنَّه على الذين يتعاملون مع الأحكام لا القضايا لا بدَّ أن يضعوها في قالب لفظيّ وهو القضايا، ولا بدَّ أن تكون جميع عمليَّاتهم مصاغة بلغة، والحكم المصاغ بلغة هو ما نعنيه بالقضيَّة، فهو يرى من المستحيل تناول الأحكام من دون تناول القضايا، وكذلك يرى أنَّ من يتعاملون مع القضايا وليس الأحكام، فهم لا يتناولونها من ناحية نحويَّة صرفة بل على أنَّها إثباتات أو تعبيرات عن الأحكام[٤١]، فالقضيَّة المنطقيَّة هي القضيَّة التي نعيها، وهي بمثابة الحكم، وبالتالي فعلى الرغم من تلك الخلافات بين المناطقة في مسألة التفريق بين الحكم والقضيَّة، إلَّا أنَّهم في نهاية المطاف يجدون أنفسهم يتناولون الاثنين معًا، وقد ذكرنا هذه المقدِّمة لبيان الصلة التامَّة والمترابطة بين القضيَّة والحكم، وأنَّه لا فرق بينهما، بل متَّصل أحدهما بالآخر، فحينما تذكر القضيَّة لا بدَّ وأن يذكر الحكم، وهذا ما نراه عند العلَّامة الحِلِّيّ، فهو حينما يذكر أجزاء القضيَّة يجعل الحكم واحدًا من تلك الأجزاء، إذ يقول: «كلُّ قضيَّة لها في الذهن أربعة أجزاء أو أقسام، وهي: «المحكوم عليه- والمحكوم به- والنسبة الحكميَّة، والحكم»[٤٢]، إضافة إلى أنَّهما مكمِّل أحدهما الآخر، أو بمعنى آخر ينطبق أحدهما على الآخر، وهذه القضيَّة تنقسم إلى عدَّة تقسيمات، منها ما هي صنفيَّة، ومنها ما هي نوعيَّة.

فالصنفيَّة: هي انقسام القضيَّة إلى ذاتيَّة وضروريَّة، والنوعية: هي انقسام القضيَّة إلى حمليَّة وشرطيَّة، والحمليَّة: هي التي تنحلُّ إلى مفردَين إذا حذفت الأدوات، مثل: زيد عالم فإنَّها تنحل إلى زيد وهو مفرد، وكذلك عالم أيضًا هو مفرد، والشرطيَّة، تنحل إلى قضيَّتين إذا حذفت الأداة[٤٣].

## المبحث الثالث

### القضايا الحمليَّة

تعـدُّ القضيَّـة الحمليَّة الركن الأسـاس في المنطق الأرسـطيّ، وقد تناولها أرسـطو بالبحث بما فيها من مباحث وأقسام، وكذلك علاقاتها مع بعضها، إذ إنَّه عرَّفها بـ«القول الجازم الذي يحتمل الصدق أو الكذب، وقد أشـار إليه بالإيجاب الذي هو حكم بشيء على شيء»[٤٤]، وهو ما يُطلق عليه بالإيجاب الحمليّ، أي إنَّه يكون فيه إثبات وليس نفي، مثل: الإنسان حيوان فهو الحكم على هذا الإنسان الموجود في الذهن بأنَّه حيوان[٤٥].

وأمَّـا السـلب الذي ذكره أرسـطو فهو: «الـذي حكم بنفي شيء عـن شيء»[٤٦]، وكذلك يطلق عليه «بالسـلب الحمليّ مثل: الإنسان ليس بجسم»[٤٧]، وهذه القضيَّة قد عبَّر عنها أرسـطو بالبسـيطة التي تعبِّر عن أبسـط الأقوال التي يُحكم عليها بالصدق أو الكذب، وتتكوَّن من عنصرَين بسـيطَين هما الموضوع والمحمـول وتوجد بينهما رابطة، وقد يكون المحمول أسمًا، مثل الإنسان حيوان، وقد يكون كلمة (= فعل)، مثل الإنسان يمـشي، وهـذه الكلمة قد تدلُّ على الماضي، مثل: زيد مشـى، أو على الحاضر، مثل: زيد يمـشي، أو على المسـتقبل مثل: زيد سـيمشي[٤٨]، وتكون العلاقة الأساسـيَّة في القضيَّة هـي الحمل، إذ يحمـل المحمول عـلى الموضوع، وقد تُعـرَّف القضيَّة بأنَّهـا القول الذي «أخـبر فيه بشيء عن شيء، مثل: زيد ذاهب، وعمرو يمشي، والإنسـان حيوان، فالخبر يسـمَّى المحمول والمخبر عنه يسـمَّى الموضـوع... وقد تكون موضوعاتهـا معانٍ كليَّة،

مثل الإنسان حيوان، أو أشخاص، مثل: زيد حيوان»[٤٩]، فالإنسان هو مفهوم عام، وزيد هو شخصي، وقيل هي «التركيب الخبريّ الذي يحكم فيه بأنَّ معنى محمول على معنى أو ليس بمحمول عليه»[٥٠]، وكذلك عرفت بأنَّها «تركيب المعاني المفردة إلى أقسام يتطرَّق لها بالصدق والكذب»[٥١]، وأمَّا من جاء بعد ابن سينا من المناطقة المتأخِّرين فقد اكتفوا بذات التعريف للقضية الحمليَّة، كالغزاليّ وابن رشد والرازيّ والسهروورديّ والعلَّامة الحِلِّيّ، إلَّا أنَّ الحِلِّيّ قد أشكل على التعريف من جهة الدور بقوله «ولا تخلو هذه التعريفات عن الدور ، فإنَّ الصدق والكذب من الأعراض الذاتية للخبر، فلا يمكن معرفتهما إلَّا بأخذه في حدِّهما»[٥٢]، وقد أجاب على هذا الإشكال وأوضح بأن التعريف إنَّما هو للخبر بقوله: «إن التعريف إنَّما هو للفظ الخبر، وتعريف الصادق: بأنَّه الخبر المطابق، تعريف له بماهيَّة الخبر، فاختلفت جهة التوقيف، فلا دور»[٥٣].

## أوَّلًا: عناصر القضيَّة الحمليَّة

قسَّم أرسطو عناصر القضيَّة الحمليَّة ومن جاء من بعده من المناطقة إلى ثلاث أقسام، وهي:

أ. الموضوع:

صنَّف أرسطو الموجودات إلى أربعة أصناف هي:

- موجودات تُقال على موضوع وغير موجودة في موضوع، وهي كليَّات الأشياء.
- موجودات لا تُقال على موضوع وموجودة في موضوع، وهي جزئيَّات الأعراض، مثل: بياض ما.

- موجودات تُقال على موضوع وموجودة في موضوع، وهي كليَّات الأعراض، كالبياض الكلِّي بالقياس إلى بياضٍ ما.
- موجودات لا تُقال على موضوع وغير موجودة في موضوع، وتسمَّى جواهر أول، مثل إنسانٍ ما(٥٤).

**ب. المحمول:**

وهو الذي يحكم به على الموضوع ويدلُّ عليه(٥٥)، وهو بمنزلة الخبر الذي يخبر عن الموضوع(٥٦).

**ج. الحكم:**

فالحمل المنطقي أو القضيَّة الحمليَّة لا تعطي المعنى إلَّا إذا اكتملت معاني عناصرها الثلاث في ذهن السامع أو المتلقِّي، فكما ذكر أرسطو بأنَّ الحمل إيجابيّ وسلبيّ، فالموجب مؤلَّف من موضوع ومحمول ونسبة بينهما، والسالب مؤلَّف من موضوع ومحمول ورفع وجود النسبة بينهما، ولا يتحقَّق رفع الشيء في الذهن دون وجوده في الذهن(٥٧)، وهذه النسبة أو الرابطة لا بدَّ منها؛ لأنَّه إذا تصوَّرنا الموضوع أو المحمول من دون تلك الرابطة فلا يمكن أن يكون الحكم، ثمَّ أنَّها يمكن أن يدلّ عليها بلفظٍ ظاهرٍ أو قد يسقط في كثير من اللغات وإن كان لا بدَّ منها لكن لظهورها سقطت، واللفظ قد يرد بصورة اسم مثل: «زيد هو كاتب»، أو بصورة كلمة مثل: «زيد يكون كاتبًا»(٥٨)، وقد حدث خلاف بين المتأخِّرين بعد ابن سينا في مسألة أجزاء القضيَّة الحمليَّة، فالفخر الرازي أعترض على ابن سينا في تقسيمه لأجزاء القضيَّة، فهو يرى بأنَّ القضايا ذات المحمول الجامد هي التي يمكن أن ترتبط برابطة، أمَّا ذات المحمول المشتق، فلا ترتبط برابطة، فهو ليس صحيح، إلَّا أنَّ الشيخ الطوسيّ قد أعترض على الفخر الرازيّ ووصف رأيه

واعتراضه بالسهو، إذ يقول: «والفاضل الشارح اعترض على الشيخ بأن قال: الكاتب يقتضي الارتباط بغيره لذاته، إذ هو من الأسماء المشتَّقة فقوله: «وحقُّه أن يقال: زيد هو كاتب» ليس بصحيح، بل إنَّما يصحُّ ذلك في الأسماء الجامدة وحدها، وقد سها في هذا الاعتراض»[٥٩]، فالطوسيّ يرى بأن الفعل يرتبط لذاته بفاعله وليس بغيره، والفاعل لا يتقدَّم على الفعل في العربيَّة ولا يرتبط لذاته باسم يتقدَّمه، فهو يحتاج إلى أن يرتبط بمثله[٦٠]، أمَّا العلَّامة الحِلِّيّ فقد خطَّأ الفخر الرازيّ واتَّبع رأي أستاذه الطوسيّ في قوله بالأجزاء الثلاثة للقضيَّة الحمليَّة، ولا بدَّ من وجود الرابط بقوله: «إنَّ المحمول سواء كان اسم أو كلمة أو مشتقًّا فإنَّها تحتاج إلى ذكر الرابطة، فإنَّ الكلمة إنَّما ترتبط بذاتها بفاعلها كما في صورة، قام زيد»[٦١].

وقد «زعم فخر الدين أنَّها تكون مرتبطة لذاتها بالموضوع في القضيَّة، وهو خطأ»[٦٢]، إلَّا أنَّ العلَّامة يعود في هذا الرأي ويتَّخذ موقفًا وسطًا بين الطوسيّ والرازيّ، إذ يتّضفق في جهة مع الفخر الرازيّ في أنَّه وجود قضيَّة ثنائيَّة محذوفة الأداة، إذ يقول: «والحاجة إلى الرابطة إنَّما هي للتعيُّن، فإذن القضيَّة إمَّا ثلاثيَّة تامَّة، وهي المربوطة برابطةٍ غير زمانيَّة[٦٣]، وإمَّا ثلاثيَّة غير تامَّةٍ، وهي المربوطة بالكلمات، أو كان المحمول فيها كلمة أو أسمًا مشتقًّا، وإمَّا ثنائيَّة، وهي ما حذف فيه الأداة»[٦٤].

## المبحث الرابع

### تقسيم القضيَّة الحمليَّة

ذكرنا أنَّ القضيَّة الحمليَّة تعدُّ الركن الأساس في المنطق الأرسطيّ، وقد تناولها أرسطو بالبحث، إذ إنَّه يعدُّ أوَّل من قسَّمها من حيث الكمِّ إلى كليَّة وجزئيَّة، ومن حيث الكيف إلى موجبة وسالبة، وتكلَّم عن سورها بشكلٍ عامٍّ، وإن كان لم يذكر لفظة السور إلَّا أنَّه ذكر الكلمات التي تدلُّ على معناه، كـ«لا واحد- لا- كل- ليس كل»[٦٥]، فالسور: هو«اللفظ الذي يدل على أن المحمول حكم به على بعض الموضوع أو كلِّه»[٦٦]، ولـمَّا كانت القضيَّة الحمليَّة قسمَين، كليَّة أي إنَّها تدلُّ على معنًى كليّ، وجزئيَّة أو شخصيَّة فأن القضيَّة ذات المعان الكليَّة تنقسم إلى ما هي محصورة بأسوار، ومنها ما هي غير محصورة بأسوار وتسمَّى مهملة، والمحصورات بالأسوار أربعة: موجبة كليَّة، وسالبة كليَّة، وموجبة جزئيَّة وسالبة جزئيَّة[٦٧]، فالكليَّة كما ذكرنا حكمها عام، وهي إمَّا موجبة مثل: (كلُّ إنسان حيوان)، وإمَّا سالبة مثل: (ليس واحد من الناس بحجر)، وأمَّا الجزئيَّة فحكمها في البعض، وهي إمَّا موجبة مثل: (بعض الناس كاتب)، وإمَّا سالبة مثل: (ليس كلُّ إنسان بكاتب)[٦٨]، وفي هذا المثال يجعل الطوسيّ السلب الجزئيّ بالالتزام، والعام لا دلالة له، إلَّا أنَّ العلَّامة الحِلِّيّ يوضِّح هذا بطريقة أخرى فيقول: «السالبة الجزئيَّة: التي يحكم فيه بسلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، وسورها، ليس كل، وليس بعض، وبعض ليس، كقولنا، ليس كلُّ حيوان إنسانًا، وليس بعض

الحيـوان إنسـانًا، وبعض الحيوان ليس بإنسـان، فالفرق بـين الأوَّل والباقين، أنَّ الأوَّل يدلُّ على سلب الحكم عن الكلِّ بالمطابقة وعلى سلبه عن البعض بالالتزام، وأمَّا الباقيان فبالعكس، فإنَّهما يدلَّان على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة وعن الكلِّ بالالتزام»[٦٩]، وهذه القضايا اثنان، المحصورة، والتي تكون مسـوَّرة كما ذكرنا، ومهملة أي لا سور لها مثل: (الإنسان في خسر)[٧٠]، وهناك القضيَّة الشخصيَّة التي تكلَّم عنها أرسطو في كتاب العبـارة[٧١]، وهي التي تصدق على شـخص واحد بعينه، «والتي يكـون الموضوع أمرًا شـخصيًّا واحدًا بالعدد، مثل: زيد كاتب»[٧٢]، وهذا التقسيم الثلاثيّ للقضيَّة شاع عند المناطقة بعد أرسـطو حتَّى جاء ابن سينا وأراد توضيح أقسام القضيَّة الحمليَّة، فزاد على الأقسـام قضيَّة الإنسـان العام، إذ يقول: «إذا حمل أمر على الإنسان وجب أن يحمل على العـام لا محالة»[٧٣]، وهـذه القضيَّة لم يعتبرها المتأخِّرين ومنهـم الأبهريّ مهملة كما ذكر العلَّامـة الحِلِّيّ؛ لأنَّ المهملة هي التي «يحكـم فيها على الافراد ولا تبين فيها كميتها»[٧٤]، بـل سـموها القضيَّة الطبيعية والتي يكون «الحكم فيها ليس عـلى الأفراد بل على الماهيَّة باعتبار عروض الكلية لها، مثل: الحيوان جنس، والإنسـان نوع، فإنَّ الحيوان من حيث هـو هـو ليس بجنـس ، وإلَّا لما صدق على الإنسـان، وإنَّـما تعرض له الجنسـيَّة باعتبار عروض الكليَّة له، وكذلك الإنسان إنَّما كان نوعًا باعتبار عروض الكلية له»[٧٥]، ولكن العلَّامـة الحِلِّيّ لم يتبع المناطقة في ذلـك، بل جعل الطبيعيَّة قضيَّة عامَّـة، إذ يقول: «وأمَّا ينظر إليها من حيث تقع على الكثرة وهي المأخوذة بمعنى الكلِّيّ العقليّ، ونحن نسـمِّيها القضيَّة العامَّة، كقولنا (الإنسان نوع)، و(الحيوان جنس)»[٧٦]، وقد أشكل على الكاتبيّ القزوينيّ الذي قال: «بأنَّ القضيَّة إن لم تصلح لأن تصدق كليَّة وجزئيَّة سـمِّيت القضيَّة طبيعيَّة كقولنا الحيوان جنس، والإنسـان نوع»[٧٧]، في هذا السياق، وذكر بأنَّه أهمل قسمًا خامسًـا من القضايـا بقوله: «وقد أهمل المصنِّف القسـم الآخر مـن القضايا وهي التي

حكم فيها على الماهيَّة من حيث هي هي، ونحن نسمِّي هذه القضيَّة القضيَّة الطبيعيَّة، والتي سمَّاها المصنِّف الطبيعيَّة نحن نسمِّيها القضيَّة العامَّة»[٧٨].

وهذا القسم يعدُّ من إبداعات العلَّامة الحِلِّيّ، ومن ثمَّ فأقسام القضيَّة الحمليَّة عند العلَّامة الحِلِّيّ من حيث الموضوع هي:

**أوَّلًا. القضيَّة المحصورة أو (المسوَّرة):** وهي التي تكون مقيَّدة بالسور كما عرفناه، ويحكم فيها على كلِّ الأفراد مثل: (كلُّ إنسان حيوان)، أو على بعضهم مثل: (بعض الحيوان أبيض)، وكِلَا القسمَين فيهما إيجاب وسلب[٧٩].

**ثانيًا. القضيَّة المهملة:** وهي التي يحكم فيها على الأفراد ولكن من دون بيان كميَّة الأفراد المحكوم عليهم[٨٠]، مثل: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[٨١].

**ثالثًا. القضيَّة الشخصيَّة:** وهي «التي يكون موضوعها شخصًا معيَّنًا باعتبار شخصيَّته، وهي إمَّا موجبة، تكون نسبة المحمول للموضوع هو هو، مثل: زيد كاتب، أو سالبة، تكون النسبة ليس هو هو، مثل: زيد ليس بكاتب»[٨٢].

**رابعًا. القضيَّة العامة:** وهي التي ينظر إليها من حيث تقع على الكثرة، وهي المأخوذة بمعنى الكلِّيّ العقليّ، مثل: (الإنسان نوع)، و(الحيوان جنس)[٨٣].

**خامسًا. القضيَّة الطبيعيَّة:** وهي التي ينظر إلى تلك الطبيعة من حيث هي هي، ويحكم عليها بالمحمول، مثل: الإنسان حيوان[٨٤].

إضافة إلى أنَّ هناك بعض التقسيمات وبعض المناسبات فيما بين تلك القضايا ومنها:

اعتبار القضيَّة المهملة في قوَّة الجزئيَّة، فقد عدَّ ابن سينا وغيره من المناطقة كالكاتبيّ

القزوينـيّ والشـيخ الطـوسيّ أنَّ «القضيَّة المهملة في قـوَّة الجزئيَّة وكـون القضيَّة جزئيَّة الصـدق تصريحًا لا يمنع أن يكون مع ذلك كليَّة الصدق»[٨٥]، وقد أشـار العلَّامة الحِلِّيّ إلى هذه المسألة وأوضح أنَّ العلاقة بين المهملة والجزئيَّة هي علاقة تلازم بقوله: «المعني بقول الحكماء: إنَّ المهملة في قوَّة الجزئيَّة، أنَّهما متلازمَتان في الصدق، وبيان تلازمهما: أنَّ الحكم إذا صدق على زيد فقد صدق على ما صدق عليه الإنسـان، فإذا قلنا: زيد كاتب، صدق قولنا: كلُّ ما صدق عليه الإنسان فهو كاتب، وهو المعني بقولنا: الإنسان كاتب، وإذا صدق على أفراد الإنسان من حيث هو صدق على بعض أفراده؛ لأنَّه إن صدق على الجميع صدق على البعض»[٨٦].

يرى بعض المناطقة مثل ابن سينا والفخر الرازيّ أنَّ القضيَّة العامَّة مهملة، إذ يقول ابن سـينا: «وإمَّـا على تعيين الطبيعة فكما في قولنا الإنسـان نوع وعام، وقولنا الإنسـان هـو الضحاك، وهي مهملة»[٨٧]، لكن العلَّامة الحِـلِّيّ يرى بأنَّ هذا خطأ، ويوضِّح ذلك بقولـه: «وقد تُجعل القضيَّة العامَّة من قبيل المهملات وهو خطأ؛ فإنَّ المهملة موضوعها كليّ، أي لاحـق بـه الكليَّة بالفعل، ليس مـن حيث إنَّ الكليَّة مأخـوذة فيها، وقد تجعل الطبيعيَّة مهملة، وهو خطأ؛ فإنَّ الصالح للكليَّة غير ما صدق عليه الكليَّة بالفعل، أعني المهملة، فإنَّهم في تقاسيم القضايا يقسمون الكلِّيّ إلى المحصور والمهمل»[٨٨].

تتفرَّع القضيَّة الكليَّة الموجبة إلى عدَّة تقسيمات: الحقيقيَّة، والخارجيَّة، والذهنيَّة.

**الحقيقـة**: وهي التي يرى بعـض المتأخِّرين[٨٩] أنَّها كلُّ ما لـو وجد وكان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب)، إلَّا أنَّ ابن سينا وصف هذا الرأي بالسخيف، وأوضح سبب رفضه لذلك بقوله: «وعـلى طريقة قوم فإنَّ لقولنا كلُّ (ج) (ب) بالوجود وغيره وجهًا آخـر، وهـو أنَّ معنـاه كلُّ (ج) ممَّا في الحـال أو في الماضي فقد وصِف بأنَّـه (ب)، وقت

وجوده، فهؤلاء القوم يجعلون الموضوع في القضايا الفعليَّة كلُّ ما هو (ج) بالفعل ممَّا هو في الحال أو في الماضي فلا يكون ما هو عند العقل (ج)، أو ما سيكون (ج)، في المستقبل ممَّا يمكن أن يكون (ج) داخلًا فيه... وإذا حكموا عليه بأنَّه (ب) مطلقًا فقد أرادوا أنَّه موصوف بـ(ب)، في وقت وجوده ذلك، وهذا هو مذهب سخيف قد ذكر فساده المعلِّم الأول؛ وذلك لأنَّ ما يوجد (ج)، وقتًا ما هو بعض ما هو (ج)، لا كلّه»[٩٠]، أمَّا العلَّامة الحِلِّيّ فكذلك رفض هذا التفسير ووصفه بأنَّه خطأ، والسبب أنَّهم جعلوا ملزوم (ج)، ملزوم (ب)، وقد بيَّن أن هذا خطأ من عدَّة وجوه:

**الأوَّل**: إنَّ المراد بالموضوع إمَّا كلُّ ما لو وجد وكان (ج)[٩١] بالواو العاطفيَّة من غير اشتراط كونه ملزومًا للجيميَّة، فيؤدِّي إلى عدم انعكاس الموجبة إلى جزئيَّة والتي هي بعض ما لو وجد وكان مع وجوده (ب) فهو مستلزم للجيم أو بدون الملزوميَّة، فيكون لا فرق بين المطلقة العامَّة الكليَّة والدائميَّة؛ لأنَّه يصير معنى المطلقة «كلُّ ما وجوده الخارجيّ ملزوم لـ(ج)، فوجوده ملزوم لـ(ب)، واللزوم إن ثبت في وقت ثبت دائمًا، فتكون المطلقة الكليَّة دائمة[٩٢].

**الثاني**: إنَّ ملزوم «ج» لا يجب صدق «ج» عليه، والمراد هو (كلُّ ج) كلُّ ما صدق عليه (ج) لا كلُّ ما لو وجد لوجد (ج)، فإن علَّل (ج) التامَّة لو وجدت لوجد (ج) ولا يصدق (ج) عليها[٩٣].

**الثالث**: كيف يكون أسود ما هو ممتنع أن يكون أسود، وقد أنكروا على الفارابيّ قوله: الجسم الذي لم يوصف بالسواد أصلًا لا يدخل تحت مقولة (الأسود كذا).

**الرابع**: يلزم أن لا تصدق قضيَّة كليَّة، لا موجبة ولا سالبة[٩٤].

ثمَّ بعد ذلك يعطي العلَّامة رأيه بالقضيَّة الحقيقيَّة، ويعرِّفها بقوله: «لا نعني بقولنا

(كل ج)، كليَّـة (ج)، أي الكلِّيّ المنطقيّ، ولا الـكلِّيّ العقليّ، ولا الكلُّ من حيث هو كلّ أي الـكلُّ المجموعيّ، ولا ما حقيقته حقيقـة (ج)، ولا نعني به ما هو موصوف بـ(ج)، بل نعني به ما هو أعم، بحيث يشمل ما حقيقته (ج) وما هو موصوف به»[٩٥]، ثمَّ يعطي معنـى أوضح لكلٍّ (ج) بقوله: «والحقُّ عندنا هو أنَّ (كل ج) نعني به كلُّ واحدٍ ممَّا يقال عليه (ج) سـواء كانت الجيميَّة ذاته أو صفة غير ذاته، موضوعة مع ذاته، وسـواء كانت الصفة دائمة أو غير دائمة وقتًا معيَّنًا أو غير معيَّن، وسـواء كان موجود في الخارج أو في العقـل أو في الفـرض الذهنيّ ممَّا لا يمتنـع وجوده لذاته، وحينئذ تخـرج عنه الممتنعات والممكنات التي ليسـت (ج) بالفعـل»[٩٦]، ثمَّ بعد ذلك يعطـي توضيحًا لذلك بقوله: «ونعنـي بـه كلُّ واحد واحد ممَّا صدق عليه (ج) بالفعل عـلى ما هو مذهب المحصِّلين، سواء كان حقيقته حقيقة (ج)، أو كان موصوفًا به، فإنَّه (ب)[٩٧].

**الخارجيَّـة**: بعد أن ذكرنا معنى الـ(ج) وما يقصد به العلَّامة بـ(كلّ ج)، من الأفراد الشـخصيَّة والنوعيَّة، تكون القضيَّة الخارجيَّة عند العلَّامـة، وهي «كلُّ (ج) في الخارج فهو (ب) في الخارج، ولا يشترط أن يكون الحكم حال وجود (ج) أو قبله أو بعده»[٩٨]، ويطلق عليها العلَّامة بالخارجية الحقيقة.

**الذهنيَّـة**: وهـي التـي موضوعهـا ممتنع وجعـل الحكم فيهـا الإمـكان، أي ممكن الوجـود[٩٩]، وبالتـالي فالحقيقـة هي التـي تكون نفس الأمـر، والخارجيَّـة التي تكون مصداقهـا في الخـارج، والذهنيَّة التي تكون في الذهن، ولعلَّ القـارئ يرى بأنَّه قد طال بنـا المقـام في بيان هذه القضايا الثلاث، والسـبب في هذا الاسـهاب هـو أنَّ العلَّامة قد وجـد مصنِّف الشمسـيَّة وبعـض المتأخِّرين قد غلطـوا في بعض موارد هـذه القضايا، فـأراد بيانها وتوضيحهـا، إذ يقول: «وطوَّلنـا الكلام هاهنا لغلـط المصنِّف وجماعة من المتأخِّريـن فيه»[١٠٠]، ثـمَّ إنَّه إذا كانت الذهنيَّة في الذهن فلا توجـد مقارنة أو فرق بينها

وبين الحقيقيَّة أو الخارجيَّة، إلَّا أنَّه هناك فرق بين الحقيقيَّة والخارجيَّة من حيث أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تصدق بدون الأخرى، وبما أنَّ الحقيقيَّة هي نفس الأمر كما ذكرنا، فإنَّه لو أخذت المربَّعات بما هي مربَّعات في حقيقتها حتَّى لو لم توجد في الخارج، فإنَّها مربَّعات حقيقة، وبذلك صدقت الحقيقيَّة وكذبت الخارجيَّة؛ لأنَّه لا حاجة لوجودها الخارجيّ، أمَّا الخارجيَّة فلأنَّ مناط صدقها بالخارج، إذ لو فرضت انحصار الأشكال في المربَّعات صدقت الخارجيَّة؛ لأنَّه كلُّ شكل في الخارج مربَّع في الخارج، وبهذا تكذب الحقيقيَّة؛ لأنَّه المثلث لو وجد لم يكن شكلًا لأنَّه ليس مربع[١٠١].

## تقسيم القضيَّة إلى معدولة ومحصَّلة

تكلَّم ابن سينا عن القضيَّة المعدولة والمحصَّلة، وأوضح أنَّ المعدولة هي التي يدخل فيها حرف السلب على الألفاظ المؤلَّفة وعلى المفردة، كمن يقول: «هو زيد غير بصير»، ويقصد بغير البصير الأعمى أو معنى أعم منه، وأمَّا التي لا يوجد فيها حرف السلب فهي المحصَّلة[١٠٢]، وقد تابع المتأخِّرين ابن سينا في تعريف المعدولة والمحصَّلة، أمَّا العلَّامة الحِلِّيّ فيتَّفق في موضع ويختلف في آخر، فيعرِّف المعدولة التي يصير حرف السلب جزء إمَّا من المحمول أو من الموضوع، وإلَّا فهي محصَّلة إن كانت موجبة، وبسيطة إن كانت سالبة[١٠٣]، فالمركَّب الذي يتكوَّن من حرف السلب واللفظ المحصَّل إذا جعل جزء من القضيَّة صحَّ أن يكون موضوعًا، وتسمَّى معدولة الموضوع، مثل: «اللاإنسان جماد»، وأن يكون محمولًا وتسمَّى معدولة المحمول، مثل: «الإنسان لا جماد»، وأن يكون جزء منهما وتسمَّى معدولة الطرفَين، مثل: «اللا إنسان لا ناطق»[١٠٤]، لكن قد لا يمكن التفريق بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة؛ لوجود حرف السلب في طرف المحمول في كلاهما؛ لأنَّ لفظة المعدولة يطلق على معدولة المحمول، إلَّا أنَّ

العلَّامة يفرِّق بينهما عن طريق اللفظ والمعنى:

**فاللفظ**: إذ تقدم حرف السلب على الرابط تكون القضيَّة سالبة وخاصة الثلاثيَّة التي يكون فيها موضوع ومحمول والرابط، مثل: «الإنسان ليس هو بحجر»، وإن تأخَّر عن الرابط فتكون معدولة، مثل: «الإنسان هو ليس بحجر»، وأمَّا في الثنائيَّة التي لا يكون فيها رابط ظاهر، فالتمييز بينهما يكون بالنيَّة والاصطلاح، فتوضع (غير)، و(لا) للعدول، مثل: «زيد غير عالم»، «الإنسان لا جماد»، و (ليس) للسلب مثل «الإنسان ليس حجر»[١٠٥].

وأمَّا المعنى: فهو أنَّ السلب يصدق على المعدوم دون الإيجاب؛ ولأنَّ السلب عدم شيء عن شيء مطلقًا، والإيجاب المعدول هو عدم شيء عن شيء من شأنه أن يكون له في ذلك الوقت أو قبله أو بعده، ومن شأنه أو شأن نوعه أو جنسه القريب أو البعيد[١٠٦]، وفي مسألة المعنى قد أشكل العلَّامة على الذين قالوا بأنَّ المعدولة لا تصحُّ إلَّا على الموضوع الموجود، والسالبة قد يكون موضوعها معدوم، وخطَّأهم بقوله: «إنَّ هذا على الإطلاق غير صحيح ، فإنَّ الإيجاب لا يشترط فيه الوجود إلَّا على ما نقلناه عن بعض القدماء وأبطلناه»[١٠٧]، ثمَّ إنَّه يؤكِّد أنَّ الإيجاب والسلب كلاهما يستدعيان وجود ذهني حتَّى يصحُّ الحكم بالإيجاب والسلب، وهذا السلب يصحُّ في الأمور العدميَّة كما هو في الوجوديَّة، فإنَّ زيدًا المعدوم يصدق عليه أنَّه ليس ببصير ، وأمَّا الوجود الخارجيّ فتستدعيه الخارجيَّة الإيجابيَّة دون السالبة، وهذا الفرق يتمُّ في خارجيَّة الموضوع دون حقيقته[١٠٨].

**القضيَّة المنحرفة**: لـمَّا كان سور القضيَّة والذي هو الكلُّ أو البعض وأمثالهما يدخل على الموضوع في القضيَّة فتكون القضيَّة طبيعية وغير منحرفة، إلَّا أنَّ السور إذا دخل

على المحمول يغيِّر القضيَّة ويحرِّفها، وقد تكلَّم ابن سينا عن القضيَّة المنحرفة، وقد تبعه المتأخِّرين في تعريفها وعرَّفوها بأنَّها هي التي يدخل فيها السور على المحمول وتنحرف عن مسارها الطبيعي وعن صدقها وتكون كاذبة، وقد قسَّم العلَّامة المنحرفة إلى أربعة أقسام، وهي:

**الأوَّل**: أن يكون الطرفان شخصيَّين، فإن قُرِن بالمحمول سور إيجابيّ كلِّيّ أو جزئيّ، كذبت، مثل: (زيد كل عالم)، (زيد بعض الكاتب)، وإذا قرن به سور السالبَتَين صدقت، مثل: (زيد ليس كلُّ كاتب)، (وزيد ليس بعض العالم)، هذا مع عدم اقتران الموضوع بشيء أو قرن به سور إيجابيّ.

**الثاني**: أن يكون الشخصيّ محمولًا على الكلِّيّ، وحكمه كالأوَّل.

**الثالث**: أن يكون الكلِّيّ محمول على الشخصيّ، فإن كان الموضوع مسوَّرًا فكالأوَّل، وإن لم يكن كذبت إن قرن بالمحمول سور إيجابيّ كلِّيّ، فيصدق السلب الجزئيّ، وإن قرن به إيجاب جزئيّ صدقت في الواقع وكذبت في غيره، والسلب الكلِّيّ بالعكس، ولو قرن بالموضوع حرف سلب رافع للحكم فالأمر بالعكس.

**الرابع**: أن يكونا كليَّين، فأن كان الموضوع مهملًا، مثل: (الإنسان ناطق)، كذبت[١٠٩]، مع الإيجاب الكلِّيّ، فيصدق مع السلب الجزئيّ ومع الموجب الجزئيّ في الواقع، والسالب الكلِّيّ بالعكس[١١٠].

## الخاتمة

من خلال بحثي المنطق عند العلَّامة الحِلِّيّ وبالأخص مبحث القضايا، توصَّلت إلى عدَّة نتائج منها:

١. كان العلَّامة من الشخصيَّات الفلسفيَّة والكلاميَّة البارزة التي لها الأثر الكبير في الساحة الإسلاميَّة.

٢. لم يختلف العلَّامة في تعريف المنطق عن السابقين، وقال إنَّه يتعلَّق بالمعقولات الثانية، أي الكسبيَّة.

٣. في تعريف العلَّامة للمنطق جعله آلة، واستعمال هذا العلم وتوظيفه في كتبه الأصوليَّة والكلاميَّة.

٤. كان العلَّامة منفردًا في أرائه، فلم يتَّخذ أي مذهب من المذاهب السابقة، بل كان يعتمد على البرهان.

٥. كانت له إشكالات عديدة على المناطقة الذين سبقوه، وخاصَّة في تعريف القضيَّة، وكذلك أجزاء القضيَّة.

٦. في شرحه للشمسيَّة للقزوينيّ، ومنطق التجريد للطوسيّ، كان متمكِّنًا حتَّى أنَّه قد أشكل في بعض القضايا على مؤلِّفي الكتب.

٧. كانت للعلَّامة إبداعات منطقيَّة لم يلتفت لها السابقين، كإضافة القضيَّة الخامسة وهي الطبيعيَّة.

٨. كان لأستاذه الطوسيّ الأثر الكبير في شخصيَّته، حتَّى أنَّه دائمًا ما كان يتَّفق معه في الآراء المنطقيَّة.

٩. كانت لـه مؤلَّفات منطقيَّة لها الأثر الكبير في المنطـق، ومنها الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّـة، ومراصد التدقيق ومقاصد التحقيـق، والمحاكمات بين شرار الإشـارات، إيضاح التلبيس من كلام الرئيس، فمنها من كشف عنه النقاب، والبعض الآخر لم يكشف عنه النقاب.

## هوامش البحث

(١) ينظر: نعمة، عبد الله، فلاسفة الشيعة حياتهم وآراؤهم، ط١، دار الفكر اللبنانيّ، بيروت، ١٩٨٧م، ص٢٧٣ بتصرُّف.

(٢) الحِلِّيّ، الحسن بن يوسف بن المطهَّر (ت٧٢٦هـ)، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، تحقيق مركز إحياء التراث، ط٢، مؤسَّسة بوستان، طهران، ١٣٨٧هـ، ص٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٣-٤.

(٤) خليل، ياسين (ت١٩٨٦)، نظريَّة أرسطو المنطقيَّة دراسة تحليليَّة لنظريَّة أرسطو في اللغة والمربَّع المنطقيّ والقياس الحمليّ وقياس الجهات، ط١، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٤م، ص١٣.

(٥) صليبا، جميل (ت١٩٧٦م)، المعجم الفلسفيّ بالألفاظ العربيَّة والفرنسيَّة والإنكليزيَّة واللاتينيَّة، ط١، دار الكتب اللبنانيّ، بيروت، ١٩٨٢م، ج٢، ص٤٢٨.

(٦) النشَّار، عليّ سامي (١٩٨٠م)، المنطق الصوريّ منذ أرسطو حتَّى عصرنا الحاضر، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م، ص١-٢.

(٧) ريشر، نيقولا، تطوُّر المنطق العربيّ، ترجمة محمَّد مهران، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٧.

(٨) فيلسوف يونانيّ مشائي من القرن الأوَّل ق.م. عاش في روما وعاصر شيشرون، وقد عرف اليونانيِّين بفضله مؤلَّفات أرسطو، إذ عمد إلى جمع هذا النتاج الضخم ونشره في روما سنة ٦٠ ق.م. ينظر: إيلي ألفا، موسوعة أعلام الفلسفة العرب والأجانب، تحقيق شارل حلو، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤١٢هـ، ج١، ص١٣٩.

(٩) فيلسوف وكاتب وخاطب لاتينيّ ولد في ١٠٦ ق.م. ينظر: طرابيشيّ، معجم الفلاسفة، ص٤٠٩.

(١٠) فيلسوف يونانيّ مشائيّ من مدرسة الإسكندريَّة، عاش ما بين القرن الثاني والثالث للميلاد. ينظر: إيلي ألفا، موسوعة أعلام الفلسفة العرب والأجانب، ص٨١.

(١١) فيلسوف وطبيب يونانيّ، ولد في برغاما عام ١٢٩ أو١٣١ ومات في روما ١٩٩ أو٢٠١. ينظر: طرابيشي، معجم الفلاسفة، ص٢٥٦.

(١٢) النشَّار، المنطق الصوريّ منذ أرسطو حتَّى عصرنا الحاضر، ص٢.

(١٣) سورة النمل، جزء من آية: ١٦.

(١٤) ابن منظور، محمَّد بن مكرم بن عليّ (ت٧١١هـ/ ١٣١١م)، لسان العرب، تحقيق أمين محمَّد عبد الوهاب، ط١، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٤١٦هـ، ج١٤، ص١٨٨.

(١٥) الجرجانيّ، عليّ بن محمَّد (ت٨١٦هـ)، التعريفات، ط١، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٤٢٤هـ، ص١٨٩.

(١٦) الفارابيّ، أبي نصر محمَّد بن محمَّد (ت ٣٣٩هـ/ ٩٥٠م)، المنطق عند الفارابيّ، تحقيق رفيق العجم، ط١، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٥، ص٥٥.

(١٧) الفارابيّ، المنطق عند الفارابيّ، ج١، ص٥٥.

(١٨) الفارابيّ، أبي نصر محمَّد بن محمَّد (ت ٣٣٩هـ/ ٩٥٠م)، إحصاء العلوم، ط١، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩١، ص١٣.

(١٩) الفارابيّ، إحصاء العلوم، ص١٣.

(٢٠) الفارابيّ، أبي نصر محمَّد بن محمَّد (ت ٣٣٩هـ/ ٩٥٠م)، الجمع بين رأيي الحكيمَين، تحقيق ألبير نصري، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م، ص٨٠.

(٢١) الفارابيّ، أبي نصر محمَّد بن محمَّد (ت ٣٣٩هـ/ ٩٥٠م)، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٠٧-١٠٨.

(٢٢) ابن سينا، أبو عليّ الحسين بن عبد الله (ت٤٢٧هـ/ ١٠٣٧م)، الإشارات والتنبيهات، ط٢، القدس، قم، ١٤٣٥هـ، ج١، ص٨٠٩.

(٢٣) الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٧.

(٢٤) الحِلِّيّ، الحسن بن يوسف بن المطهَّر (ت٧٢٦هـ)، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، تحقيق فارس حسون، ط٤، مؤسَّسة النشر الإسلاميّ، قم، ١٤٣٦هـ، ص١٨٦.

(٢٥) الحِلِّيّ، الحسن بن يوسف بن المطهَّر (ت٧٢٦هـ)، الألفين في إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ط١، دار التعارف للمطبوعات، ١٤٣١هـ، بيروت، ص١٢٦.

(٢٦) جعفر آل ياسين، فيلسوف- عالم دراسة تحليليَّة لحياة ابن سينا وفكره الفلسفيّ، ط١، دار الأندلس، بيروت، ١٤٠٤هـ، ص١١٨.

(٢٧) مذهب يعتمد على تفسير السلوك الإنسانيّ الفرديّ، والتجربة الداخليَّة للفرد، ويرى بأنَّ التجربة الداخليَّة الخاصَّة بالإنسان هي مبدأ كل سيكولوجيا، ومنهم ليبس تيودور مؤسِّس المعهد السيكولوجيّ في جامعة ميونخ. ينظر: إيلي ألفا، موسوعة أعلام الفلسفة العرب والأجانب، ج٢، ص٣٩٦.

(٢٨) النشَّار، المنطق الصوريّ منذ أرسطو حتَّى عصورنا الحاضرة، ص٢٢٣.

(٢٩) نقلًا عن: الدكتور صلاح عبد الأمير الموسويّ، أستاذ الفلسفة في كليَّة الإمام الكاظم عليه السلام، مقال نشر في مجلَّة لارك للفلسفة واللسانيَّات والعلوم الاجتماعيَّة، ج٣، العدد٣٢، ١/ ١/ ٢٠١٩.

(٣٠) بدوي، عبد الرحمن (ت٢٠٠٢م)، المنطق الصوريّ والرياضيّ، ط٣، مكتبة النهضة المصريَّة، القاهرة، ١٩٦٨م، ص٨٩.

(٣١) أرسطو (ت ٣٢٢ق.م)، منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، ط١، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠م، ج١، ص٦٤.

(٣٢) الفارابيّ، المنطق عند الفارابيّ، ج٢، كتاب القياس، ص١٣.

(٣٣) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١١٢.

(٣٤) مهران، مدخل إلى المنطق الصوريّ، ص١١٧.

(٣٥) عبد المعطي، المنطق ومناهج البحث العلميّ في العلوم الرياضيَّة والطبيعيَّة، ص١١٣.

(٣٦) فيلسوف إنكليزيّ من أتباع المثاليَّة المطلقة، كانت فلسفته تسمَّى (الهيجليَّة الجديدة)، إلَّا أنَّ هذا الوصف غير دقيق؛ لوجود اختلاف بين مذهب هيجل وآراء برادلي، كانت له مؤلَّفات عديدة في الفلسفة والمنطق منها (مبادئ المنطق). ينظر: بدوي، موسوعة الفلسفة، ج١، ص٣١٩.

(٣٧) فيلسوف إنكليزيّ من أتباع الهيجليَّة الجديدة وقد تأثَّر ببرادلي، وكانت له مؤلَّفات في المنطق والفلسفة. ينظر: بدوي، موسوعة الفلسفة، ج١، ص٣٧٦.

(٣٨) ينظر: عبد المعطي، المنطق ومناهج البحث العلميّ في العلوم الرياضيَّة والطبيعيَّة، ص١١٣-١١٤ بتصرُّف.

(٣٩) مهران، مدخل إلى المنطق الصوريّ، ص١٢٠.

(٤٠) فيلسوف إنكليزيّ كان مهتمًّا بالمعرفة في علم الاقتصاد والفلسفة، وقد وجَّه معظم طاقاته الفكريَّة في تحويل بحثه إلى كتاب تحت اسم (بحث في الاحتمال). ينظر: سكيدلسكي، روبرت، جون مينارد كينز (مقدِّمة قصيرة جدًّا، تحقيق مصطفى محمَّد، ط١، مؤسَّسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٥م، ص٢٣-٣٠.

(٤١) عليّ عبد المعطي، نقلًا عن: المنطق ومناهج البحث العلميّ في العلوم الرياضيَّة والطبيعيَّة، ص١١٥.

(٤٢) الأخضريّ، أبو زيد عبد الرحمن (ت٩٨٣هـ)، السلم في علم المنطق، تحقيق عمر فاروق، ط١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤٢٠هـ، ص٩٣.

(٤٣) ينظر: الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٥٥. الحِلِّيّ، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، ص٢٤٣.

(٤٤) أرسطو، منطق أرسطو، ج١، ص٦٤-٦٥.
(٤٥) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١١٥.
(٤٦) أرسطو، منطق أرسطو، ج١، ص٦٥.
(٤٧) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١١٥.
(٤٨) الفارابيّ، المنطق عند الفارابيّ، ج٢، كتاب القياس، ص١٢.
(٤٩) المصدر نفسه، ص١٢-١٣.
(٥٠) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١١٤.
(٥١) الغزاليّ، مقاصد الفلاسفة، ص٥٣.
(٥٢) الحِلِّيّ، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٣١.
(٥٣) الحِلِّيّ، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، ص٢٤٣.
(٥٤) أرسطو، منطق أرسطو، كتاب المقولات، ج١، ص٣٦-٣٧. وينظر: القضيَّة الحمليَّة الأرسطيَّة وموقف المنطق الرمزيّ منها (فريجة نموذجًا)، الدكتورة هنى محمَّد الجزر، بحث، مجلَّة جامعة دمشق، المجلَّد٣٠، العدد٣-٤، ٢٠١٤م.
(٥٥) المصدر نفسه، ص١٠٤.
(٥٦) الفارابيّ، المنطق عند الفارابيّ، ج٢، ص١٢.
(٥٧) الساويّ، البصائر النصيريَّة في علم المنطق، ص١٠١.
(٥٨) الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٥٦.
(٥٩) الطوسيّ، شرح الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١٢٦.
(٦٠) المصدر نفسه، ص١٢٦.
(٦١) الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٥٦.
(٦٢) الحِلِّيّ، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، ص٢٤٧.
(٦٣) الغير زمانيَّة: هي التي خالية من الزمان، مثل: زيد هو قائم، أي تستعمل في الاسم، والرابطة الزمانيَّة: هي التي يكون فيها زمان، مثل: كان وأمثالها، وقد تستعمل فيما لا يكون زمان مثل: (كان الله غفورًا رحيمًا). ينظر: الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٥٧.
(٦٤) الحِلِّيّ، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٣٥.
(٦٥) أرسطو، منطق أرسطو، ج١، ص١٠٨-١٢١.
(٦٦) الفارابيّ، المنطق عند الفارابيّ، ج٢، ص١٣-١٤.
(٦٧) المصدر نفسه، ص١٤.

(٦٨) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١١٧-١١٨.

(٦٩) الحِلِّيّ، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، ص٢٥٠.

(٧٠) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١١٧.

(٧١) أرسطو، منطق أرسطو، كتاب العبارة، ص١٢١.

(٧٢) أبن سينا، منطق المشرقيِّين، ص٧٥.

(٧٣) أبن سينا، الشفاء، كتاب العبارة، ص٥١.

(٧٤) الحِلِّيّ، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، ص٢٥١.

(٧٥) المصدر نفسه، ص٢٥١.

(٧٦) الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٥٨.

(٧٧) الكاتبي، عليّ بن عمر القزوينيّ (٦٧٥هـ)، الرسالة الشمسيَّة في القواعد المنطقيَّة، ط١، د.مط، د.ت، ص٢٣.

(٧٨) الحِلِّيّ، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، ٢٥١-٢٥٢.

(٧٩) الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٥٨.

(٨٠) الحِلِّيّ، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، ص٢٥١.

(٨١) سورة العصر، آية: ٢.

(٨٢) الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٥٨.

(٨٣) الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٥٨.

(٨٤) ينظر: الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٥٨. الحِلِّيّ، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، ص٢٤٨-٢٥٢.

(٨٥) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١٢٠. الحِلِّيّ، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، ص٢٥٢.

(٨٦) الحِلِّيّ، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، ص٢٥٢.

(٨٧) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١٢٠.

(٨٨) الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٥٨-٥٩.

(٨٩) لم يذكر ابن سينا من هم، إلَّا أنَّه أشار إلى أنَّهم سبقوا المعلِّم الأوَّل، لذلك قال: «وقد ذكر فسادهم المعلم الأوَّل». ينظر: ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١٦٦.

(٩٠) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١٦٥-١٦٦.

(٩١) يشير العلَّامة الحِلِّيّ إلى معنى (ج)، إذ يقول: «ومسمَّى (ج) يدخل تحت عنوان (كل ج)، فإنَّ

أريد بقولنا (كل ج) كل ما يصدق عليه (ج) من الأفراد الشخصيَّة أو النوعيَّة، خرج المسمَّى والمفهوم عن تحت عنوان الموضوع، وكذلك لو كان المسمَّى جنسًا وعنينا كلُّ ما يصدق عليه (ج) من الأفراد الشخصيَّة أو النوعيَّة، وهذا ما اصطلح عليه الشيخ وليس المعنى الأوَّل». ينظر: الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٦٢.

(٩٢) ينظر: الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٦٣.

(٩٣) الحِلِّيّ، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، ص٢٥٤.

(٩٤) الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٦٤.

(٩٥) الحِلِّيّ، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٤٢.

(٩٦) الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٦٤.

(٩٧) الحِلِّيّ، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، ص٢٥٣.

(٩٨) المصدر نفسه، ص٢٥٣.

(٩٩) الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٦٥.

(١٠٠) الحِلِّيّ، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، ص٢٥٥.

(١٠١) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٥٥-٢٥٦، بتصرُّف.

(١٠٢) ينظر: ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١٢٣-١٢٤، بتصرُّف.

(١٠٣) الحِلِّيّ، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٦٦.

(١٠٤) الحِلِّيّ، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٩٤.

(١٠٥) ينظر: الحِلِّيّ، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٤٥ بتصرُّف.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص١٤٥-١٤٦.

(١٠٧) الحِلِّيّ، الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، ص٦٦.

(١٠٨) الحِلِّيّ، القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، ص٢٥٨.

(١٠٩) لأنَّ الموضوع إذا أُريد به طبيعة الإنسان فهذا مستحيل أن تتَّصف كلُّ ماهيَّة بطبيعة واحدة، وإذا أُريد المهملة فكذلك كذبت؛ لاستحالة اتِّصاف بعض أفراد الإنسان مثلًا بكلِّ واحد واحد من أفراد الحيوان.

(١١٠) الحِلِّيّ، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٣٩-١٤٠.

## المصادر والمراجع


الأخضريّ، أبو زيد عبد الرحمن (ت٩٨٣هـ).

- السلم في علم المنطق، تحقيق عمر فاروق، ط١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤٢٠هـ.

أرسطو (ت ٣٢٢ق.م).

- منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، ط١، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠م.

إيلي ألفا.

- موسوعة أعلام الفلسفة العرب والأجانب، تحقيق شارل حلو، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤١٢هـ.

بدوي، عبد الرحمن (ت٢٠٠٢م).

- المنطق الصوريّ والرياضيّ، ط٣، مكتبة النهضة المصريَّة، القاهرة، ١٩٦٨م.
- موسوعة الفلسفة، ط١، المؤسَّسة العربيَّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤م.

الجرجانيّ، عليّ بن محمَّد (ت٨١٦هـ).

- التعريفات، ط١، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٤٢٤هـ.

جعفر آل ياسين.

- فيلسوف- عالم دراسة تحليليَّة لحياة ابن سينا وفكره الفلسفيّ، ط١، دار الأندلس، بيروت، ١٤٠٤هـ.

الحِلِّيّ، الحسن بن يوسف بن المطهَّر (ت٧٢٦هـ).

- الألفين في إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ط١، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٣١هـ.
- القواعد الجليَّة في شرح الرسالة الشمسيَّة، تحقيق فارس حسُّون، ط٤، مؤسَّسة النشر الإسلاميّ، قم، ١٤٣٦هـ.
- الأسرار الخفيَّة في العلوم العقليَّة، تحقيق مركز إحياء التراث، ط٢، مؤسَّسة بوستان، طهران، ١٣٨٧هـ.

خليل، ياسين (ت١٩٨٦).
- نظرية أرسطو المنطقيَّة دراسة تحليليَّة لنظرية أرسطو في اللغة والمربَّع المنطقيّ والقياس الحمليّ وقياس الجهات، ط١، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٤م.
ريشر، نيقولا.
- تطوُّر المنطق العربيّ، ترجمة محمَّد مهران، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.
الساوي، زين الدين عمر بن سهلان (ت٥٤٠هـ).
- البصائر النصيريَّة في علم المنطق، تعليق محمَّد عبده، ط١، دار الفكر اللبنانيّ، بيروت، ١٩٩٣م.
سكيدلسكي، روبرت.
- جون مينارد كينز مقدِّمة قصيرة جدًا، تحقيق مصطفى محمَّد، ط١، مؤسَّسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٥م.
ابن سينا، أبو عليّ الحسين بن عبد الله (ت٤٢٧هـ/ ١٠٣٧م).
- الإشارات والتنبيهات، ط٢، القدس، قم، ١٤٣٥هـ.
صلاح عبد الأمير الموسويّ، أستاذ الفلسفة في كليَّة الإمام الكاظم عليه السلام.
- مقال نشر في مجلَّة لارك للفلسفة واللسانيَّات والعلوم الاجتماعيَّة، ج٣، العدد٣٢، ١/ ١/ ٢٠١٩.
صليبا، جميل (ت١٩٧٦م).
- المعجم الفلسفيّ بالألفاظ العربيَّة والفرنسيَّة والإنكليزيَّة واللاتينيَّة، ط١، دار الكتب اللبنانيّ، بيروت، ١٩٨٢م.
طرابيشي، جورج.
- معجم الفلاسفة، ط٣، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٦م.
عبد المعطي.
- المنطق ومناهج البحث العلميّ في العلوم الرياضيَّة والطبيعيَّة، ط٢، دار المعرفة الجامعيَّة، الإسكندريَّة، ٢٠٠٤م.
الفارابيّ، أبي نصر محمَّد بن محمَّد (ت ٣٣٩هـ/ ٩٥٠م).
- المنطق عند الفارابيّ، تحقيق رفيق العجم، ط١، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٥.
- الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م.
- الجمع بين رأيَي الحكيمَين، تحقيق ألبير نصري، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م.
- إحصاء العلوم، ط١، مركز الإنماء القوميّ، بيروت، ١٩٩١.

- المنطق عند الفارابيّ، تحقيق رفيق العجم، ط١، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م.

الكاتبي، عليّ بن عمر القزوينيّ (٦٧٥هـ).

- الرسالة الشمسيَّة في القواعد المنطقيَّة، ط١، د.مط، د.ت.

ابن منظور، محمَّد بن مكرم بن عليّ (ت٧١١هـ/ ١٣١١م).

- لسان العرب، تحقيق أمين محمَّد عبد الوهاب، ط١، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٤١٦هـ.

مهران، محمَّد.

- مدخل إلى المنطق الصوريّ، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٤م.